

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

( المادة الأولى )

يعين السيد المستشار / طه أحمد أبو الخير نائبا لرئيس محكمة استئناف الاسكندرية على أن يكون تاليا في ترتيب الأقدمية للسيد المستشار / سعد محمد علي رفاعي وسابقا على السيد المستشار / محمد أحمد إبراهيم الشيخ نائبي رئيس محكمة الاستئناف .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٩ ( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ )  
أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٩

بتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ؛

قرر :

( المادة الأولى )

يعين السيد / أحمد ممدوح عطية رئيسا للمحكمة الدستورية العليا بدرجة وزير

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٩ ( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ )  
أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار المحكمة الدستورية العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

( المادة الأولى )

يعين أعضاء المحكمة الدستورية العليا السادة :-

على أحمد كامل ، نائب رئيس المحكمة العليا .

أبو بكر محمد عطية ، نائب رئيس المحكمة العليا .

فاروق محمود مصطفى سيف النصر ، المستشار بمحكمة النقض .

ياقوت عبد الهادي العشماوي ، الوكيل بمجلس الدولة .

محمد فهمي حسن عشري ، الوكيل بالمحكمة العليا .

كمال سلامة عبد الله ، المستشار بالمحكمة العليا .

الدكتور فتحى عبد الصبور ، نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة

محمود حسن حسين ، المستشار بمحكمة النقض .

محمد علي محمد راغب بليغ ، المستشار بمحكمة النقض .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٩ ( ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ )

أنور السادات

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٧٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات

للتنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام

الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بتفويض رئيس مجلس

الوزراء في مباشرة بعض الاختصاصات .